E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.5/1996/4
6 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٦
٢١ - ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض سير عمل اللجنة

مقترحات للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

مذكرة من الأمين العام

١ - يقوم الأمين العام حاليا بإعداد مقترحاته للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وبالاستناد إلى البند ٤-٢ من أنظمة تخطيط البرامج،

"تترجم الخطة المتوسطة الأجل بالولايات التشريعية إلى برامج. وتستخلص أهدافها واستراتيجياتها من توجيهات وأهداف السياسة التي تحددها الهيئات الحكومية الدولية، وتعكس أولويات الدول الأعضاء كما ترد في التشريع الذي تقره الهيئات الحكومية الدولية الفنية والإقليمية في مجالات اختصاصها، والجمعية العامة، بناء على مشورة لجنة البرنامج والتنسيق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تمتنع الهيئات الحكومية الدولية الفرعية وهيئات الخبراء، تبعا لذلك، عن وضع توصيات بشأن الأولويات النسبية للبرامج الرئيسية التي ترد في الخطة المتوسطة الأجل، وأن تقترح، بدلا من ذلك، عن طريق اللجنة، الأولويات النسبية التي ينبغي إعطاؤها لمختلف البرامج الفرعية التي تدخل في مجالات اختصاصها. وتحدد الخطة المتوسطة الأجل بوضوح الأنشطة الجديدة".

٢ - وينص البند ٤-١٦ على:

"توصي الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، عند استعراض الفصول ذات الصلة من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، بأولويات فيما بين البرامج الفرعية التي تقع في ميدان اختصاصها، ولكنها تمتنع عن تقديم توصيات بشأن الأولوية فيما بين البرامج الرئيسية. وتراعي لجنة البرنامج والتنسيق، عند تقديم توصياتها، والأمين العام، عند التقدم بمقترحات بشأن أولويات البرامج، آراء الهيئات المذكورة أعلاه".

* E/CN.5/1996/1.

090596 090596 96-11625

٣ - ويسترعى انتباه اللجنة أيضا إلى البند ٤-١٥ الذي ينص على أن:

"... تكون هذه الأولويات مستندة إلى أهمية الهدف للدول الأعضاء، وقدرة المنظمة على تحقيقه، والفعالية والفائدة الحقيقية للنتائج المتوخاة".

٤ - ونتيجة للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن شكل الخطة المتوسطة الأجل وهيكلها، يشار الآن إلى الأبواب من الخطة التي كانت في الخطط السابقة مصنفة كبرامج، على أنها "برامج فرعية"، ولأغراض الاستعراض الذي تقوم به اللجنة، تعرض هذه المذكرة السرد العام لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ومشروع سرد البرنامج الفرعي المتعلق بالتنمية الاجتماعية.

البرنامج ٥: تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٥ - يتمثل التوجه العام للبرنامج في تسهيل تحسين التكامل والتنسيق لأعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تقديم الدعم للهيئات المركزية لتقرير السياسات ولعمليات التنسيق التي تتناول مختلف جوانب التنمية. وولاية البرنامج مستمدة من مسؤولية الأمانة عن تقديم الدعم إلى الجمعية العامة، ولا سيما لجنتيها الثانية والثالثة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ذات الصلة، ومن القرارات ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي الدولي، والقرارات ذات الصلة بإعادة تنظيم وإعادة تنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ومن ذلك، خصوصا، قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ بشأن كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، وكذلك من مختلف الجوانب ذات الصلة لولاية الأمين العام، ومنها مسؤولياته بصفته رئيسا للجنة التنسيق الإدارية.

٦ - وتضطلع بالمسؤولية عن البرنامج إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٧ - وتساعد أعمال الإدارة الدول الأعضاء على وضع معايير وسياسات وبرامج يجري الاتفاق عليها بشأن المسائل التي تنشأ من اتسام المشاكل البيئية والاجتماعية بالطابع العالمي ومن تهميش بعض الفئات المحرومة. كما أن الإدارة تعالج بعض جوانب التحول الديمقراطي، مثل النهوض بالمرأة، ومشاركة جهات فاعلة عالمية جديدة، منها أعضاء المجتمع المدني، في مبادرات صنع السياسات وإرساء المعايير التي يتبعها المجتمع الدولي.

٨ - وبحلول نهاية الفترة التي تغطيها الخطة، من المتوقع أن تكون الإدارة قد أنجزت ما يلي:

(أ) تعزيز دور المنظمة باعتبارها محفلا لإقامة الحوار والتوصل إلى توافق الآراء في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) الدعم الفعال للعمليات السياسية المستمرة والعمليات المرحلية ذات الصلة، التي تستهدف تهيئة استجابات متكاملة ومنسقة، في مجال السياسات، للمسائل السياسية والمشاكل العالمية الآخذة في الظهور؛ والتفاوض على الاتفاقات العالمية بشأن القواعد والمعايير والإجراءات التعاونية؛ وتعزيز فعالية الأنشطة الإنمائية التنفيذية؛

(ج) العمل، حسب الاقتضاء، على تشجيع ورصد تنفيذ الخطط أو الاستراتيجيات أو البرامج أو خطط العمل التي يتفق عليها، وتقع مسؤوليتها على عاتق الإدارة، بما في ذلك نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة؛

(د) تعزيز تماسك وتنسيق السياسات، داخل الأمم المتحدة وبين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على السواء؛

(هـ) دعم الروابط بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، واستحداث طرائق تعاون وأساليب مشاركة مبتكرة في المجالات موضع الاهتمام المشترك، ومن ذلك الأنشطة الإنمائية التنفيذية المضطلع بها على الصعيد القطري؛

(و) زيادة الوعي بأعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

البرنامج الفرعي ٥ - ٣ التنمية الاجتماعية

٩ - يسعى هذا البرنامج الفرعي، الذي تتولى تنفيذه شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية، إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية مع إيلاء اهتمام خاص بالمسائل الأساسية الثلاث المتعلقة بالقضاء على الفقر وتهيئة فرص العمل والتكامل الاجتماعي، في سياق الإطار الشامل والمفصل للإلتزامات وللسياسات المطلوب أن تنفذها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنصوص عليها في إعلان وبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥.

١٠ - وبمزيد من التحديد، تتمثل أهداف البرنامج الفرعي فيما يلي:

(أ) تيسير إجراء حوار على المستوى الحكومي الدولي حول القضايا والاتجاهات الاجتماعية والآثار المترتبة على السياسات المتبعة في هذا المجال تدعيما لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وسوف يعزز البرنامج الفرعي التوصل إلى معايير وسياسات وإجراءات تعاونية مشتركة تهدف إلى تيسير بلوغ أهداف مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية بطريقة متكاملة. ويضع البرنامج الفرعي نُهجا متكاملة تتبع إزاء القضايا التي تغطي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تركيز خاص على مساهمة السياسات المتعلقة بتقليل حدة الفقر وتهيئة فرص للعمل في تحقيق التماسك الاجتماعي. وسيسهم البرنامج

الفرعي كذلك في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في سياق أهداف وأنشطة مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية المتصلة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛

(ب) تعزيز تنفيذ الإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بالتنمية الاجتماعية وتنسيق إعدادها ورصدها، ومن أمثلتها القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها والسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩. وتتصل هذه الأنشطة أساسا بإدماج الفئات التي لا تشارك مشاركة تامة في حياة مجتمعاتها، بسبب ضعفها أو افتقارها إلى النفوذ، في المجتمع؛

(ج) تعزيز المشاركة والتعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الاجتماعية (الحكومات على جميع المستويات وجميع عناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص) في تعزيز الأهداف الوطنية والمعايير المتفق عليها دوليا.

المرفق

الولايات التشريعية

البرنامج الفرعي ٥ - ٣ التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة: ٥١/٣٧ خطة العمل الدولية للشيخوخة؛ ٥٢/٣٧ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين؛ ٦٦/٤٤ رصد المعلومات المتعلقة بالتدابير الفعالة والطرق البديلة لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات وبرامج العمل في الميدان الاجتماعي على الصعيد الوطني؛ ١٩٩/٤٥ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع؛ ٩١/٤٦ تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة والأنشطة ذات الصلة؛ ٩٦/٤٨ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين؛ ١٥٥/٤٩ دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة؛ ١٦١/٥٠ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن)؛ ٨١/٥٠ (المرفق) برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها؛ ١٠٧/٥٠ السنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر؛ ١٤١/٥٠ السنة الدولية لكبار السن: نحو مجتمع لكل الأعمار؛ ١٤٤/٥٠ متابعة تطبيق القواعد الموحدة والاستراتيجية الطويلة الأجل لصالح المعوقين.